

مخالفاتُ ابنِ هشامِ النَّحْوِيَّةُ لِلْبَصْرِيِّينَ فِي أَوْضِحِ  
المسالكِ

Bin Hisham's Grammatical Contradictions  
with the Basris in Awdhah Al-Masalek

أ.م.د. أحمد عبد الله نوح  
جامعة البصرة / كَلْبِيَّة التربيَّة - القُرْنَة

By

Dr. Ahmad A. Nooh, Assistant Professor,  
College of Education, Qurna,  
University of Basra



### ملخص البحث

وسمّتُ دراستي هذه بالمخالفات النحويّة دون الاعتراضات أو المآخذ أو غير ذلك؛ ذلك أنّ ابن هشام قد صرّح بها كثيراً في قوله: خلافاً لفلان. ولم أجد من وقف على تلك الموارد بلفظها، فخصّصتُ عنوان دراستي بـ (المخالفات النحويّة).

وكانت دراستي وصفية تحليلية؛ إذ عمدتُ إلى وصف تلك المخالفات، ثمّ الإتيان على تحليلها وعرضها على النحويين والدّارسين؛ لأتبيّن متابعة ابن هشام لسابقه من النّحاة، أو تفرّده بذلك الرأي وتلك المخالفة، فتبيّن أنّ ابن هشام وإن كان يُعدُّ صاحب مدرسة نحويّة، غير أنّه لم ينفكّ من متابعة الكوفيّين في مخالفة البصريّين، ومتابعة البصريّين في مخالفة الكوفيّين بشكلٍ عامّ، وكثيراً ما يتابع أبا العباس المبرّد في آرائه، من غير أن ينسبها إليه.

ومن أبرز ما أنتجته الدّراسة؛ دقّته في متابعة أقوال المخالف لهم، وتفظّنه للتدليل على إبطال أقوالهم وزعمهم في غالب الأحيان. وما بدا واضحاً في مخالفات ابن هشام النحويّة تسمية النّحاة الذين خالفهم بأسمائهم، ونسبة الآراء إليهم، ومخالفتها ومناقشتها، والدّلالة على حجّة مدّعاها إذا ما رأى ضرورة لا يحصى عنها، كما رأيناها قد فعل ذلك في إثبات الرّؤيا مصدراً لرأى البصريّة، كما

لرأى الحُلُمِيَّة. ولعلَّ من أهمِّ ما لحظناه في مخالفات ابن هشام هو احترام الرَّأْيِ  
الآخر وعدم تخطئته أو تغليظه وتقبيحه، كما رأينا ذلك واضحاً عند الزَّجَّاج أو  
النَّحَّاس، مثلاً.

## Abstract

This study is termed 'grammatical contradictions' and not 'objections' or 'oppositions' or any other term as bin Hisham himself has used the term 'contradictions'. The study is both descriptive and analytical as these contradictions are described first and then analyzed trying to show whether bin Hisham followed the grammarians who preceded him or he did that himself. Although bin Hisham had his own grammatical school, he sometimes agreed with the Kufis against Basris, and vice versa. He often agreed with the viewpoints of Al-Mubarred without ascribing them to him.

The main point of the study is that bin Hisham has been very accurate in following up the views of those who have adopted the contradictions and his recognition of invalidating their views and claims sometimes. He has named the grammarians he has disagreed with,

contradicting and discussing them and then coming to conclusions when necessary. He showed respect for the opinions of others without finding fault with them or reproaching them as it is clear, for example, in both Al-Zajaj and Al-Nahhas.

## مقدمة

الحمد لله على واسع فضله، وسابغ نعمته، والصلاة والسلام على خير البرية، وإمام البشرية، وأفصح من نطق بالصاد، وعلى آله الأطهار، والتابعين لهم باقتداء، وسلم تسليماً كثيراً، وبعد:

تلوح من مصنفات ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) الكثيرة أمارات التحقيق، وطول الباع، وكثرة المراجعة وعدم الاقتفاء من غير تحصيل وإضافة، ولعل من أبرز تلك المصنفات شرح الألفية الموسوم بـ «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»، فقد جلى ما اشتملت عليه من معانٍ، وفتح ما استغلق من آياتها، ووضح ما أبهم من إشاراتها، وكثرت فيها مخالفاته للنحويين، واعتراضاته على البصريين والكوفيين، فكانت مرتعاً خصباً للدارسين والباحثين، فكثرت عليها الدراسات، وتعددت لها الشروح والتعليقات، فكان لمخالفاته النحوية نصيب من دراستي، وقد آثرت أن أخصصها بالبصريين من النحاة من غير أن آتي على الإحصاء والعد لتلك المخالفات، بل آثرت أن أقف على نماذج متعددة منها لأحقيق مشكلة البحث، ومحورها الأساس، ألا وهو إثبات مخالفة ابن هشام نحويًا للبصريين، وقد خصصت تلك النماذج، وقيدتها بالتي صرح فيها ابن هشام بلفظ المخالفة، فوجدته كثيراً ما يقول خلافاً للبصريين، أو الخليل، أو

سيبويه، أو غيرهما، فأثبت وجود تلك المخالفات، ودللت عليها، مستنيراً بما استعنت به من الدراسات السابقة وما أكثرها!، ومن أبرزها:

- اعتراضات ابن هشام في كتابه مغني اللبيب على الزمخشري دراسة انتقائيّة تحليليّة، تهاني عليّ.

- من اعتراضات ابن هشام الأنصاريّ على أبي حيّان الأندلسيّ، أ.د. حسن موسى الشّاعر، مجلّة جامعة دمشق، م ٢٢، ١٤-٢.

- اعتراضات الأزهريّ النّحويّة على ابن هشام في التصريح بمضمون التّوضيح، رسالة ماجستير، غريب بن ياسين بن رشيد، جامعة أمّ القرى.

- اعتراضات ابن هشام على مُعربي القرآن، دراسة ونقد، د. إيمان حسين السيّد.

- اعتراضات البغداديّ على ابن هشام في شرح أبيات مغني اللبيب جمعاً ودراسة، رسالة ماجستير، منيرة بنت أحمد الخزيعيّ، جامعة أمّ القرى.

- مآخذ ابن هشام النّحويّة على ابن مالك في الأسماء ومعاني الحروف، أطروحة دكتوراه، زينب سالم مصطفى، جامعة الخرطوم.

وغيرها كثيرٌ جدّاً. وقد خصّصتها بالمخالفات النّحويّة دون الاعتراضات أو المآخذ أو غير ذلك؛ ذلك أنّ ابن هشام قد صرّح بها كثيراً، في قوله: خلافاً لفلان. ولم أجد من وقف على تلك الموارد بلفظها، فخصّصت عنوان دراستي بـ (المخالفات النّحويّة).

كانت دراستي وصفية تحليليّة، أصف تلك المخالفات، ثمّ آتي على تحليلها وعرضها على النّحويين والدارسين؛ لأتبيّن متابعة ابن هشام لسابقه من النّحاة،

أو تفرد به بذلك الرأى وتلك المخالفة، فتبيّن أنّ ابن هشام، وإن كان يُعدُّ صاحب مدرسةٍ نحويةٍ غير أنّه لم ينفكّ من متابعة الكوفيّين في مخالفة البصريّين، ومتابعة البصريّين في مخالفة الكوفيّين بشكل عامّ، وكثيراً ما يتابع أبا العباس المبرّد في آرائه من غير أن ينسبها إليه.

### المسألة الأولى: (من) لابتداء الغاية الزمانيّة

اتّفق النحاة على إفادة (من) الجارّة ابتداء الغاية المكانيّة من غير اختلاف، واختلفوا في إفادتها ذات الغاية في الزمان؛ إذ منع البصريّون ذلك، وتأوّلوا ماجاء في الذكر الحكيم مُشعراً بذلك كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَوَّلَ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، وغير ذلك، بينما أثبت الكوفيّون إفادتها من غير اختلاف، واستشهدوا لصحّة مذهبهم بما ورد في القرآن الكريم صريحاً ظاهراً لاجتياج إلى تأويل، كما في آيتي التّوبة والجمعة، ويقول زهير بن أبي سُلمى:

لَمَنِ الدِّيَارُ بِقَنَةِ الحِجْرِ أَقْوِينَ مِنْ حَجِجٍ وَمِنْ شَهْرٍ<sup>(١)</sup>

وقد خالف ابن هشام البصريّين في ذلك، واختار إفادتها الزمانيّة، وفاقاً للكوفيّين؛ إذ يقول في ذلك: «والثالث: ابتداء الغاية المكانيّة باتّفاق، نحو: ﴿مَنْ المسجد الحرام﴾ [الإسراء: ١]، والزمانيّة خلافاً لأكثر البصريّين، ولنا قوله تعالى: ﴿مَنْ أَوَّلَ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]»<sup>(٢)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ هذه المسألة من المسائل الخلافية بين المدرستين، وقد احتدم الخلاف، وكثر التأويل والرّدّ بينهما، وقد فصّل القول في ذلك ابن

الأنباري في كتابه الإنصاف<sup>(٣)</sup>.

وقد حاول الصَّبَّان أن يتفنَّنَ في ردِّ الكوفيِّين واستشهادهم في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾؛ إذ ذهب إلى أن (مِنْ) في هذه الآية لا تُفيدُ الابتداءً أصلاً؛ ذلك بأنَّ معنى الابتداء مُستفاد من كلمة «أُسِّس»، فالتأسيس دالٌّ على الابتداء، وحدِّد داليتها بالظرفية في هذا الموضع، أي: في أوَّلِ يومٍ أُسِّس<sup>(٤)</sup>.

### المسألة الثانية: رافع الفعل المضارع

اتَّفَقَ النُّحَوِيُّونَ على أنَّ الأصل في الاسم هو الإعراب، فلا يُسأل عن علَّةِ إعراب ما هو معرب منه؛ ذلك أنَّه قد جاء على الأصل، وكلُّ ما جاء على الأصل لا يُسأل عن علته، وإنَّما يُسأل عن علَّةِ ما جاء خلاف الأصل، غير أنَّهم اختلفوا في الأصل الذي جاءت عليه الأفعال ما هو؟ فقال البصريُّون: الأصل في الأفعال البناء، فلا يُسأل عن علَّةِ بناء الفعل الماضي، أو فعل الأمر، إذا جاء كلُّ منهما على ما هو الأصل في نوعه، وإنَّما يُسأل عن علَّةِ إعراب الفعل المضارع، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّ الأصل في الأفعال هو الإعراب كالأسماء، وعليه، فلا يُسأل عن إعراب الفعل المضارع الذي جاء موائماً للأصل في نوعه.

ومَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ النُّحاة بصريِّهم وكوفيِّهم، متَّفَقون على أنَّ الفعل المضارع معربٌ، لكنَّهم اختلفوا في رافعه!

وقد وافق ابن هشام رأيَ الفراء وخالف رأيَ البصريِّين في رافعه؛ إذ يقول في ذلك: «رافع المضارع تجرُّده من النَّاصب والجازم، وفاقاً للفراء، لا حلوله محلَّ الاسم، خلافاً للبصريِّين؛ لانتقاضه بنحو: هَلَّا تفعلُ»<sup>(٥)</sup>.

وكان ابنُ جنِّي قد صرَّح بأنَّ المضارع مرفوعٌ أبداً لوقوعه موقع الاسم، حتَّى يدخل عليه ما ينصبه أو يجزمه<sup>(٦)</sup>.

### المسألة الثالثة: (عسى) بين الفعلية والحرفية

اختلف النُّحاة في تحديد (عسى) هيئةً وعملاً، فذهب الجمهور إلى القول بفعليته، وحددها الكوفيون، وتبعهم ابن السَّراج بالحرفية؛ إذ قالوا: (عسى) حرف ترجُّ، واستدلُّوا على ذلك بأنَّها دلَّت على معنى (لعل)، ولا تتصرَّف، كما أنَّ لعلَّ كذلك لا تتصرَّف، ولما كانت (لعلَّ) حرفاً بالإجماع، وجب أن تكون مثلها (عسى) حرفاً دائماً؛ لقوَّة الشَّبه بينهما. وتمسَّك البصريُّون بفعليتها، واستدلُّوا بقبوها علامة الأفعال الماضية، كتاء الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [حمَّد: ٢٢]. وأمَّا جمودها ودالتها على معنى يدلُّ عليه حرف، فلا يُخرجانها عن الفعلية.

ونجد ابن هشام في كتاب (أوضح المسالك) قد انحاز إلى القول بحرفيتها، ومخالفة الجمهور في ذلك؛ إذ عدَّها أختال (إنَّ) في حديثه عنها، فيقول في ذلك: «والسَّابع: (عسى) في لُعيَّة، وهي بمعنى لعلَّ، وشرط اسمه أن يكون ضميراً، كقوله: عساها نارٌ كأسٍ وعلَّها، وهو حينئذٍ حرفٌ، وفاقاً للسَّيرافي، نقله عن سيبويه، خلافاً للجمهور في إطلاق القول بفعليته، ولابن السَّراج في إخلاف القول بحرفيته»<sup>(٧)</sup>.

ويمكننا أن نبرِّز ثلاثة مذاهب في (عسى)، وهي:  
المذهبُ الأوَّل: هو المذهب القائل بفعليتها مطلقاً، وهو مذهب الجمهور،

وعليه ابن عقيل، الذي يقول في شرحه الألفية: «والصحيح أنّها فعلٌ، بدليل اتّصال تاء الفاعل وأخواتها بها»<sup>(٨)</sup>.

المذهبُ الثّاني: وهو القائل بحرفيّتها مطلقاً، وهو مذهب الكوفيّين، وتبعهم ابن السّراج، وقد نُسب إلى ثعلب كذلك، ودليلهم على ذلك (لشبه من الحروف مُدني)، وجه الشّبه القوي من (لعلّ)؛ إذ شابهتها في الحرفيّة وعدم التصرّف، وما تجدر الإشارة إليه أنّ ابن هشام هنا قد تابع هذا الرّأي وانتصر له، وخالف الجمهور. ونجده في كتبه الأخر يُتابع الرّأي الآخر القائل بالتفعيل، تارة تكون حرفاً وأخرى تكون فعلاً حسب السّياق الذي تردّ فيه، والمعنى الذي تؤدّيه المحدّدات التي تتصل بها، هل هي حرفيّة أم فعليّة. وبهذا يتبيّن لنا اضطراب ابن هشام -أيضاً- في موقفه من (عسى):

المذهبُ الثّالث: وهو القائل بالتفعيل؛ إذ تكون (عسى) فعلاً ناقصاً إذا دلّت على المقاربة، وعملت عمل (كان وأخواتها)، وقد تكون حرفاً إذا جاءت بمعنى (لعلّ)، وعلى لغية وعملت عملها، وهو مذهب السّيرافيّ نقله عن سيّويه، وتبعهم في ذلك ابن هشام<sup>(٩)</sup>.

ولعلّ المذهب الأخير هو الأقرب للصّواب اللّغويّ، ذلك أنّ الاستعمال قد جاء به ونصّ عليه، كما في آيات القرآن الكريم، التي كثر فيها استعمال (عسى) فعلاً دالّاً على المقاربة، وكذلك لسان العرب قد استعملها بمعنى (لعلّ) كما نصّت عليه شواهد النّحو العربيّ. وعليه، لا يُمكن إخالق القول بحرفيّتها لجمودها ومشابهتها (لعلّ)، وكذلك لا يُمكن القول بفعليّتها لقبولها تاء الفاعل، وما شابهها من علامات الفعل قياساً.

لذلك نرى القول بفاعليّة السّياق وقرائنه الدّاخلية فيصلاً في تحديد ماهيّتها وعملها.

### المسألة الرّابعة: (لُن) بين التّركيب والأصالة

صرّح ابنُ هشام في (أوضح المسالك) بمخالفته الخليل بن أحمد في مسألة (لُن)، هل هي على أصلتها، أو أنّها مركّبة؟ فقد ذهب الخليل بن أحمد إلى أنّها مركّبة من (لا أن)، وقد حُذفت الهمزة تخفيفاً، والألف لالتقاء السّاكنين، كذلك ذهب الفراء إلى أنّ أصلها (لا)، فأبدلت الألف نوناً، ونحا ابنُ هشام منحى مخالفاً لهما، بقوله: «... وليس أصلها (لا)، فأبدلت الألف نوناً، خلافاً للفراء، ولا (لا أن)، فحُذفت الهمزة تخفيفاً، والألف للسّاكنين، خلافاً للخليل والكسائي»<sup>(١١)</sup>.

ولعلّ التكلّف يبدو واضحاً في رأي الخليل ومن وافقه بتلمّس أصل التركيب للفظ يدلُّ شكله على معناه كغيره من الألفاظ، وهو الوضع الطبيعي لأصل الألفاظ، وبخاصّة إذا كان اللفظ مستعملاً وقياسياً، فمذهب الخليل يقضي أنّ الأصل في (لن) هو (لا أن)، فحُذفت الهمزة للتخفيف، فأصبحت (لأن) فالتقى السّاكنان (الألف والنون)، فحُذفت الألف لذلك، فأصبحت (لُن)، وقد تفتنّ الوراق في علله لهذا التكلّف وعارضه، وقال بأصالة (لُن) من غير تركيب، وتبعه فيما بعد ابن هشام في ذلك؛ إذ فنّد الوراق قول الخليل، واحتدّ عليه، بقوله: «قال الخليل: إن أصل (لن) (لا أن)، ولكنها حُذفت، فبقيت (لُن) تخفيفاً، فردّوا عليه ذلك بأن قالوا: إن ما بعد (لُن) لا يعمل فيما قبلها، ولو كانت (لن) على ما زعم

الخليل لم يميز: زيداً لن أضرب، فتقدّم ما بعد (لن) عليها، وللخليل أن يفصل من هذا، إلا أن قول الخليل والجملة ضعيف من وجه آخر، وأنّ (أن) لا يليها إلا المستقبل، فعلمنا أنّ حكم (أن) ساقط، وأنّ (لن) حرف قائم بنفسه وُضع للفعل المستقبل»<sup>(١٢)</sup>.

وعليه، فإنّنا نرى ما رآه ابن الورّاق من أصالة وضع (لن) من غير تركيب؛ ذلك أنّ اللفظ إذا ما جاء على صفة ما وأمکن استعمال معناه، فلا داعي للتكلف والتأويل، وهو أقرب إلى روح اللّغة.

#### المسألة الخامسة: حذف نون الوقاية من (لن، قط، قد) بين الضمة والاختصاص

##### بالضرورة

ذهب سيبويه إلى أنّ نون الوقاية فيها لازمة، لا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر. وقد خالفه ابن هشام في ذلك بقوله: «فإن كان (لن)، أو (قط)، أو (قد)، فالغالب الإثبات، ويجوز الحذف قليلاً، ولا يختص بالضرورة، خلافاً لسيبويه»<sup>(١٣)</sup>.

وبهذا نجد أنّ سيبويه ذهب إلى أنّ نون الوقاية لا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر. أمّا ابن هشام، فيرى أنّ ثبوت النون هو الأرجح، أمّا الحذف، فهو وإن كان غير مرجح، وكان قليلاً، إلا أنّه لا يختص بالضرورة الشعرية، بدليل وروده في غير الشعر، نحو قراءة في قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦]، من غير تشديد للنون؛ إذ حذفت منها نون الوقاية، وأمّا سيبويه ومن وافقه، فيرى أنّ إثبات النون في مثل هذه الألفاظ متأّت من ضرورة الحفاظ

على السُّكُون اللَّازِم في أواخرها، وهو الغرض الذي من أجله تُثَبَّت نون الوقاية في الأفعال، وهو وقايتها من الكسر؛ فلذلك كان ينبغي ألا يكون الحذف إلا في ضرورة الشُّعر خاصَّة»<sup>(١٤)</sup>.

### المسألة السادسة: زيادة (كان) مع اتِّصالها باسمِها

تعددت مذاهب النُّحاة، واختلفت آراؤهم وتعليقاتهم بشأن (كان الزائدة)، التي اتَّفَقوا على زيادتها، واختلفوا في مواردِها وشروطها، فكان من بين تلك الموارد أنَّها تُزاد بين الصِّفة والموصوف، وقد جعل الخليل وسيبويه من ذلك قول الفرزدق:

### وجيرانٍ لنا كانوا كرام<sup>(١٥)</sup>.

إذ المعنى عندهما: (وجيرانٍ لنا كرامٍ كانوا كذلك). وقد خالفها ابن هشام في ذلك، وذهب إلى عدم زيادتها في هذا البيت؛ إذ قال: «وليس من زيادتها قوله: وجيرانٍ لنا كانوا كرامٍ؛ لرفعها الضَّمير، خلافاً لسيبويه»<sup>(١٦)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه، أنَّ ابن هشام قد تابع أبا العباس المبرِّد في ذلك؛ إذ كان المبرِّد قد خالفها، ومنع زيادتها في هذا البيت، معللاً ذلك بأنَّها إنما تُزاد مجردة لا اسم لها ولا خبر، واسمها في هذا البيت ضميرٌ بارزٌ، وهو (الواو)، وغاية ما في البيت أنَّ الشاعر فصل بين الصِّفة وموصوفها بجملةٍ كاملةٍ من كان واسمها وخبرها، وجملة كان في محلِّ جر صفة لجيرانٍ، وكرام صفة ثانية<sup>(١٧)</sup>، والوصف بالمفرد بعد الوصف بالجملة لا ضعف فيه؛ لوروده في أفصح الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢].

وقد رجّح الشيخ محيي الدين عبد الحميد رأي سيبويه في حاشيته على أوضح المسالك، بقوله: «والذي ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية؛ لأنّ اتّصالها باسمها لا يمنع زيادتها، ألا ترى أنّهم يُلغونَ (ظننت) متوسّطةً ومتأخّرةً... ولا يمنعُ إسنادُها إلى اسمها من إلغائها، ثمّ إنّ المصير إلى تقديم خبر (كان) عليها عدول عمّا هو الأصل إلى شيءٍ غيرهِ»<sup>(١٨)</sup>.

وعلى العكس من ذلك، نجدُ الدكتور الفتليّ قد رجّح رأي المبرّد، وانتصر له؛ إذ ذهب إلى عدم جواز زيادة (كان)، معللاً ذلك بأنّه الأقرب إلى طبيعة اللُغة، وعدم الخروج على قواعد الدقّيقة، فاللُغة إنّ كانت قد أجازت زيادة الحروف، فهي لا تُجيز زيادة الأسماء والأفعال بأيّ حالٍ من الأحوال.

وزاد من اعتراضه على ذلك بقوله جديلاً إمكان زيادة الأفعال مجرّدةً، فقد استبعد أنّ زيادتها مع زيادةٍ أخرى، كما في (كان) واسمها في بيت الفرزدق<sup>(١٩)</sup>.

وكان الدكتور إبراهيم السامرائيّ قد أنكر زيادة (كان) في المواضع التي ذهب النحويّون إلى زيادتها، وجعل ذلك من الأمور المصطنعة؛ إذ يقول في ذلك: «ولا نستطيع أنْ نطمئنّ إلى زيادة (كان) في هذه التراكيب الضعيفة التي اصطنعها النحويّون أمثلةً، ولم يستقروها من كلامٍ صحيحٍ فصيحٍ»<sup>(٢٠)</sup>. ولعلّ في تنكّر الدكتور السامرائيّ كلام النحويّين عجباً؛ إذ كيف يصف تلك الشواهد النحويّة أنّها ليست من الكلام الفصيح؟! فما باله بالأمثلة الثريّة التي ذكرها سيبويه نقلاً عن الخليل، التي سمعها من العرب الفصحاء، فضلاً عن الأمثلة الشعريّة التي هي ممّا لا خلاف بين النحويّين في أنّه مسموع من العرب<sup>(٢١)</sup>.

### المسألة السابعة: دخول لام الابتداء على معمول خبر (إن)

قيّد ابن هشام دخول لام الابتداء على معمول خبر (إن) وجوّز ذلك بشروط، ولم يجعله مطلقاً خلافاً للأخفش، فقال عند ذكره لما تدخل عليه اللّام: «والثّاني معمول الخبر، وذلك بثلاثة شروط أيضاً: تقدّمه على الخبر، وكونه غير حال، وكون الخبر صالحاً للّام، نحو: (إنّ زيداً لعمراً ضاربٌ)، بخلاف: (إنّ زيداً عمراً ضرب)، خلافاً للأخفش في هذه»<sup>(٢٢)</sup>.

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ الأخفش كان قد ذهب إلى جواز دخول لام الابتداء على الأفعال الجامدة، نحو: إنّ زيداً لنعم الرّجل؛ لأنّ (نعم وبئس) عنده اسمان، والفعل الجامد كالاسم، ووافقه الفراء في ذلك، وكذلك (عسى)؛ لكونها لا مضارع لها بمنزلة المضارع، إذا كانت بلفظٍ واحدٍ له ولغيره، ووافقه في ذلك الفراء وأكثر الكوفيّين<sup>(٢٣)</sup>.

ولعلّ الذي سوّغ للأخفش والفراء الذي وافقه على ذلك هو أنّ المانع من دخول اللّام على الخبر في مثل: إنّ زيداً ضرب عمراً هو كونه فعلاً ماضياً، والمعمول ليس كذلك. فها دام المعمول (عمراً) صالحاً لدخول اللّام، فلا يوجد ما يمنع من دخولها عليه، وعلى هذا فقد أجاز الأخفش والفراء دخول لام الابتداء على معمول الماضي المتصرّف الخالي من (قد)<sup>(٢٤)</sup>.

### المسألة الثامنة: إلغاء العامل المتقدّم في باب أفعال القلب

ذهب ابن هشام إلى عدم جواز إلغاء العامل المتقدّم في أفعال هذا الباب، مخالفاً للأخفش، الذي وافق الكوفيّين في هذا، وقد استدلّوا بالشاهد النحويّ:

(إني رأيتُ ملاكُ الشَّيْمَةِ الأدبُ). فيقول في ذلك: «ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم، خلافاً للكوفيَّين والأخفش، واستدلُّوا بقوله: (إني رأيتُ ملاكُ الشَّيْمَةِ الأدبُ)»<sup>(٢٥)</sup>.

وكما هو واضح من كلام ابن هشام أنه يذهب مذهب الجمهور الذي منع الإلغاء في حالة تقدُّم العامل على معموله، وأجازه في حالتي التوسُّط والتأخر، وهذا ما أشار إليه ابن مالك، بقوله: «وجوز الإلغاء لذلك ما جاء على ألسنة العرب ما استدلُّ به الكوفيُّون والأخفش، تأوَّله البصريُّون، وتبعهم ابن هشام في ذلك، وعليه، فإنَّ جاء عن لسان العرب ما يؤهم إلغاءها متقدِّمةً أوَّل»<sup>(٢٦)</sup>.

والتأويل يكون إمَّا على جعل المفعول الأوَّل ضمير الشَّان محذوفاً، والجملة المذكورة مفعول ثانٍ، كقول الشَّاعر:

**أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالَ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ**

وإمَّا تعليق الفعل بلام الابتداء مُقدِّرةً، كما يعلِّقُ بها مُظهِرَةً، نحو: إني رأيتُ ملاكُ الشَّيْمَةِ الأدبُ»<sup>(٢٨)</sup>.

فالذي استدلَّ به الأخفش والكوفيُّون تجويز الإلغاء في حال تقدُّم عاملٍ مؤوَّلٍ عند الجمهور.

ومَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ الأشمونيَّ حاول التوسُّط بين المذهبين؛ إذ وافق الأخفش والكوفيَّين من جهة، وانحاز إلى البصريَّين في عدم تحيُّزه ذلك، فرأى جواز الإلغاء في الشَّاهد المتقدم، لكنَّه خلاف الأوَّل<sup>(٢٩)</sup>.

### المسألة التاسعة: (أل) الموصولة بين الحرفية والاسمية

خالف ابن هشام المازني في هذا المورد الذي نص فيه على أن (أل) في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ [الحديد: ١٨]. ليست موصولاً حرفياً؛ إذ قال: «وأمّا (أل)، فنحو: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾ [الحديد: ١٨]، ونحو: ﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾ [الطور: ٥-٦]، وليست موصولاً حرفياً؛ خلافاً للمازني ومن وافقه، ولا حرف تعريف، خلافاً لأبي الحسن»<sup>(٣٠)</sup>.

ويتضح من كلام ابن هشام أنه يعدّها اسماً موصولاً بمعنى الذي، وهو بذلك يتابع أبا العباس المبرّد الذي قال بذلك، واستدلّ عليه بجواز الإخبار عنها؛ إذ يقول في ذلك: «... أن تقول: القائم زيد، فتجعل الألف واللام في معنى الذي، وصلتها على معنى صلة الذي، وفي القائم ضمير يرجع إلى الألف واللام وذلك الضمير فاعل، لأنك وضعت موضع زيد في الفعل، و(زيد) خبر الابتداء، وإن شئت قلته بـ(الذي)، فقلت: الذي قام زيد. ف(الذي) لا يمتنع منه كلامٌ يُخبر عنه البتة»<sup>(٣١)</sup>.

ولعلنا نلتمس دليلاً ناهضاً في كلام المبرّد المتقدم؛ إذ إن الذي ذكره من جواز الإخبار عنه، مع وجود ضمير عائد إنّما هو من خواصّ الاسماء لا الأفعال، أضف إلى ذلك أنّ الموصولات أسماء، وحمل النظير على النظير أولى بالرعاية والاهتمام.

وقد أبطل ابن هشام القول بموصوليتها الحرفية، في قوله: «وقيل: موصولٌ حرفيٌّ، وليس بشيء؛ لأنّها لا تُؤوّل بالمصدر»<sup>(٣٢)</sup>.

### المسألة العاشرة: العامل في المعمول معه

يذهب جمهور النحاة إلى أن العامل في المعمول معه هو الفعل أو شبهه، سواءً أكان الفعل ظاهراً أم مضمراً، وقد تابع ابن هشام الجمهور في ذلك، وخالف جملة من النحاة الذين قالوا غير ذلك، كالجرجاني، والزجاج، والكوفيين، وغيرهم، فنراه يقول في ذلك: «والتأصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه، لا الواو، خلافاً للجرجاني، ولا الخلاف، خلافاً للكوفيين، ولا محذوف، والتقدير: سرتُ ولأبستُ الثيل، فيكون حينئذٍ مفعولاً به، خلافاً للزجاج»<sup>(٣٣)</sup>. ولعل رأي الجرجاني فيه ما فيه، لذلك غالباً ما يُردُّ عليه قوله؛ لأن الواو لو كانت عاملةً في المفعول معه، لأمكن أن يتصل بها الضمير، كما يتصل بالحروف العاملة، مثل: (إنَّ وأخواتها).

ويُردُّ كذلك لعدم وجود شبه ليُحمل عليه الواو في العمل من ناحية المعنى، فالحروف لا تعمل إلا بعد مشابقتها للأفعال<sup>(٣٤)</sup>.

ويذهب الزجاج إلى أن العامل في المفعول معه محذوف؛ إذ يرى أنه منصوب بفعلٍ مضميرٍ بعد الواو، ولا يجوز عنده أن يكون الفعل المذكور هو العامل فيه، وذلك بسبب الفصل بالواو حسب رأيه.

وهناك رأيٌ للأخفش مخالف للآراء المذكورة في ناصب المفعول معه، لم يذكره ابن هشام، وهو أن النَّاصِبَ له (الظرفية) المؤولة بالظرف (مع) المحذوف، والمعوض عنه بالواو<sup>(٣٥)</sup>.

### المسألة الحادية عشرة: عامل الجرِّ في الاسم المجرور بـ (كَمْ)

(كَمْ) شكَّلت محوراً من محاور الخلاف النَّحويِّ بين البصريِّين والكوفيِّين؛ إذ اختلفوا في أصلها وهيئتها؛ أهي مفردة أم مركَّبة؟! ذهب البصريُّون إلى أنَّها مفردةٌ موصوفةٌ، بينما ذهب الكوفيُّون إلى أنَّها مركَّبةٌ، وقد كثر المراء بينهما والاحتجاج لكلِّ ذي رأيٍ، وبسط القول في ذلك ابن الأنباريِّ<sup>(٣٦)</sup>.

ثمَّ تبع اختلافهم في أصلها أن يختلفوا في أثرها الإعرابيِّ في الاسم بعدها، إذا ما فصل بفاصلٍ أو لم يفصل، لذلك نجد ابن هشام قد خالف الزَّجاج في الاسم المجرور بعدها وعلَّة ذلك، وذهب إلى القول بأنَّ الاسم المجرور يكون بتقدير (من) لا بالإضافة، أو تقدير العطف؛ إذ يقول في ذلك: «وقياسي، كقولك: (بكمٍ درهمٍ اشتريت ثوبك، أي: بكمٍ من درهمٍ؟ خلافاً للزَّجاج في تقديره الجرِّ بالإضافة، وكقولهم: (إنَّ في الدَّار زيدا، والحجرةَ عمراً)، أي: وفي الحجرة، خلافاً للأخفش؛ إذ قدَّر العطف على معموليَّ عاملين»<sup>(٣٧)</sup>.

وقد «يمنع من صحَّة تقدير الزَّجاج أمران، الأوَّل: المركَّب لا يُضاف على ما بعده في الفصيح، الثَّاني: أنَّهم اشترطوا إضافتها إلى ما بعدها، وإنَّها شرطوه ليكونَ دليلاً على المحذوف الجارِّ لما بعدها»<sup>(٣٨)</sup>.

وقد يمنع من صحَّة تقدير ابن هشام ما ذهب إليه الجمهور من منع حذف الحروف وإبقاء عملها؛ ذلك أنَّ الحروف عوامل ضعيفة لا يتصرَّف فيها بالإضمار والإظهار كما يتصرَّف الفعل، فيزول عملها بزوالها إلَّا في ضرورة الشَّعر، وعليه قالوا بعدم إعمالها مضمرةً<sup>(٣٩)</sup>.

### المسألة الثانية عشرة: عامل الجر في المضاف إليه

الإضافة هي مطلق الإسناد، وفي اصطلاح النحاة: «اسنادُ اسمٍ إلى غيره على تنزيل الثاني من الأوّل منزلة التّنوين، أو ما يقوم مقامه»<sup>(٤٠)</sup>.  
وقد اشترطوا في المضاف أن لا يكون إلاّ اسماً؛ لسببين، الأوّل: أن الإضافة تُعاقب التّنوين، أو التّون القائمة مقام التّنوين.  
والثاني: أن الغرض من الإضافة تعريف المضاف، والفعل لا يتعرّف، فلا يكون إلاّ اسماً<sup>(٤١)</sup>.

وذهب ابن هشام إلى أن المضاف إليه يُجرُّ بالمضاف، لا بمعنى اللّام، خلافاً للزّجاج؛ إذ قال: «ويجرُّ المضاف إليه بالمضاف، وفاقاً لسيبويه، لا بمعنى اللّام خلافاً للزّجاج»<sup>(٤٢)</sup>، وقد أكّد ابن هشام أن الإضافة تكون على معنى اللّام بأكثرية، وعلى معنى (من) بكثرة، وعلى معنى (في) بقلة<sup>(٤٣)</sup>. وبتصريح ابن هشام موافقة رأي سيبويه تبيّنت متابعته آراء الآخرين الذين قالوا بقول سيبويه، وقد استدّلوا على ذلك بأنّ المضاف إليه يكون ضميراً، نحو: درهمك وكتابي وديناره، والضمير لا يتصل إلاّ بالعامل فيه.

لكنّه يوافق الزّجاج من جهة أخرى، وإن خالفه ظاهراً؛ وذلك أنّه يقول: إنّ الإضافة تكون على معنى اللّام بأكثرية، وهذا رأي الزّجاج، الذي خصّ الإضافة بأنّها على معنى اللّام ليس غير.

وإن كان أبو حيّان قد منع من أن تكون الإضافة على معنى حرفٍ أصلاً، ولا هي على بنية حرفٍ. وقد ذهب الجمهور إلى أن الإضافة تكون على معنى اللّام، أو على معنى (من)، ولا تكون على معنى (في)، التي قال بها ابن هشام<sup>(٤٤)</sup>.

### المسألة الثالثة عشرة: (الرؤيا) لا تختص بمصدر الحلمية

حاول النحاة التفريق بين نوعي الرؤيا، إذا ما كانت بصرية، فذهب غير واحد منهم إلى القول بأن (الرؤيا) هي مصدر الحلمية، (ورؤية) هي مصدر لرأى البصرية، وكان ابن مالك قد ذهب المذهب ذاته بقوله في ألفيته:

**ولرأى الرؤيا انم ما لعلم<sup>(٤٥)</sup>.**

وقد فهم شراح الألفية من قرينة (انم ما لعلم) أنها الحلمية التي تشابه العلمية، فتنصبُ مفعولين مثلها. وهذا ما نجده عند الأشموني في شرحه على الألفية: «ولرأى التي مصدرها والرؤيا، وهي الحلمية (انم)، أي: إنسب، والتقدير: (ما لعلم) طالب مفعولين من قبل انتمى، أي: إنسب، والتقدير: إنسب لرأى التي مصدرها الرؤيا الذي انتسب لعلم متعدية إلى مفعولين من الأحكام؛ وذلك لأنها مثلها من حيث الإدراك بالحس الباطن»<sup>(٤٦)</sup>.

وقد خالف ابن هشام رأي ابن مالك ومن وافقه في ذلك؛ إذ قال: «ومصدرها الرؤيا، نحو: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠]، ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية، بل تقع مصدراً للبصرية، خلافاً للحريري وابن مالك، بدليل: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾، قال ابن عباس: هي رؤيا عين»<sup>(٤٧)</sup>.

وقد تظن الأشموني مثل هذا، واستدرك الإطلاق بالتغليب، فقال: «فإن قلت: ليس في قوله: (الرؤيا) نص على المراد؛ إذ الرؤيا تستعمل مصدراً لرأى مطلقاً، حلمية كانت أو يقظة. قلت: الغالب والمشهور كونها مصدراً للحلمية»<sup>(٤٨)</sup>.

## الخاتمة

مخالفات ابن هشام للنحويين كثيرة، سواء التي صرح بها، والتي كانت محطّ الدراسة والبحث، أو التي لم يصرّح بقوله: (خلافاً)، التي لم نقف على نماذج منها، طلباً لموافقة المحتوى عنوان البحث من جهة، وللاختصار المفروض علينا من جهة أخرى.

وقد تمخّص عن هذا الجهد المقلّ، بعض الثمرات العلميّة التي سنلّمح لبعضها موجزين القول في ذلك؛ فكان من أهمّها تعمد ابن هشام التصريح بالمخالفة، بقوله: (خلافاً)، ودقّته في متابعة أقوال المخالف لهم، وتفطّنه للدلالة على إبطال أقوالهم وزعمهم في غالب الأحيان.

ومّا بدا واضحاً في مخالفات ابن هشام النحويّة تسمية النحاة الذين خالفهم بأسمائهم، ونسبة الآراء إليهم، ومخالفتها ومناقشتها، والدلالة على حجة مدّعه إذا ما رأى ذلك ضرورة لا محيص عنها، كما رأينا قد فعّل في إثبات الرؤيا مصدر الرأى البصريّة كما لرأى الحلميّة. ولعلّ من أهمّ ما لحظناه في مخالفات ابن هشام هو احترام الرأى الآخر، وعدم تحطّته، أو تغليطه وتقييحه، كما رأينا ذلك واضحاً عند الزّجاج أو النّحاس مثلاً.

ومّا بدا واضحاً -أيضاً- من رفقة مخالفات ابن هشام أنّه كان في أغلبها

موافقاً أبا العباس المبرّد، ومُتباعاً له في آرائه، من غير إشعارٍ بذلك. وعليه لا تُعدُّ مخالفاته تفرُّداً به، وإن تميّز في بعضها، وفصّل القول في بعضها الآخر.

### الهوامش

- ١- ديوان زهير بن أبي سلمى: ص ٣١.
- ٢- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣/١٨-١٩.
- ٣- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٠٦-١١٠.
- ٤- يُنظر: حاشية الصّبّان: ٢/٣٠٦.
- ٥- أوضح المسالك: ٤/١٢٥.
- ٦- يُنظر: كتاب البيان في شرح اللّمع: ص ٤١٦.
- ٧- أوضح المسالك: ١/٢٨٩-٢٩١.
- ٨- شرح ابن عقيل: ١/٢٩٨.
- ٩- يُنظر: أوضح المسالك: ١/٢٦٥، يقول بفعليّتها، وفي صفحة: ٢٨٩، يقول بحرفيّتها.
- ١٠- يُنظر: المصدر نفسه: ص ٢٨٩.
- ١١- أوضح المسالك: ٤/١٣٢-١٣٣.
- ١٢- علل النّحو ابن الورّاق، تح: د. محمود الدّرويش: ص ٥٩.
- ١٣- أوضح المسالك: ١/١١١.
- ١٤- يُنظر: شرح الكافية: ٢/٣٦٢-٣٦٣.
- ١٥- ديوان الفرزدق: ١/٢٦٥.
- ١٦- أوضح المسالك: ١/٢٢٨-٢٢٩.
- ١٧- يُنظر: المقتضب للمبرّد: ٤/١١٦-١١٧، وأيضاً: الانتصار لسيبويه على المبرّد، لابن ولّاد: ١٣٩-١٤٠.
- ١٨- أوضح المسالك: ١/٢٢٩، الحاشية.
- ١٩- يُنظر: ردود القدامى والمحدثين النّحويّ على سيبويه، د. عبد الزّهرة زبون: ص ١٨٦.

- ٢٠- الفعل زمانه وأبنيته، السامرائي: ص ٦٧.
- ٢١- يُنظر: ردود القدامى والمحدثين النحويّة على سيويه: ١٨٦.
- ٢٢- أوضح المسالك: ٣٠٢ / ١.
- ٢٣- يُنظر: آراء الأخصف في همع الهوامع: ص ٧٢.
- ٢٤- يُنظر: المصدر نفسه.
- ٢٥- أوضح المسالك: ٥٥ / ٢.
- ٢٦- شرح ابن عقيل: ٣٩٧ / ١.
- ٢٧- المصدر نفسه: ٣٩٨ / ١.
- ٢٨- شرح ابن النّاطم: ص ٧٩.
- ٢٩- يُنظر: حاشية الصّبّان: ٣٨ / ٢.
- ٣٠- أوضح المسالك: ١٣٨ / ١.
- ٣١- المقتضب: ٨٩ / ٣.
- ٣٢- مغني اللّيب: ٦٠ / ١.
- ٣٣- أوضح المسالك: ٢٠٣-٢٠٤ / ٢.
- ٣٤- يُنظر: سرّ صناعة الإعراب: ١٤٤ / ١.
- ٣٥- يُنظر: همع الهوامع: ١٣٨-١٣٩ / ٢.
- ٣٦- يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ص ٢٥٦.
- ٣٧- أوضح المسالك: ٦٦-٦٧ / ٣.
- ٣٨- حاشية أوضح المسالك: ٦٧ / ٣.
- ٣٩- يُنظر: اعتراضات الأزهرّي النّحويّة على ابن هشام: ١٣٨-١٣٩.
- ٤٠- حاشية أوضح المسالك: ٦٨ / ٣.
- ٤١- يُنظر: المصدر نفسه.
- ٤٢- أوضح المسالك: ٧١ / ٣.
- ٤٣- يُنظر: المصدر نفسه.
- ٤٤- يُنظر: حاشية المصدر نفسه.
- ٤٥- شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: ١ / ١٦٣.

٤٦- المصدر نفسه.

٤٧- أوضح المسالك: ٤٢/٢-٤٣.

٤٨- شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك: ١/١٦٣.

## المصادر والمراجع

### - القرآن الكريم.

- ١- الانتصارُ لسبويه على المبرّد، لأبي العباس، أحمد بن محمّد بن ولّاد، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الأولى، ١٩٩٦ م.
- ٢- الإنصافُ في مسائل الخلاف، ابن الأنباريّ، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، (د.ت).
- ٣- أوضحُ المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تأليف: الإمام أبي محمّد، عبد الله جمال الدّين ابن أحمد بن عبد الله بن هشام، الأنصاريّ، المصريّ، شرح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، (د.ت).
- ٤- البحرُ المحيط، أبو حيّان الأندلسيّ، تحقيق: الشّيخ عادل عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلميّة، الطّبعة الأولى، ١٩٩٣ م.
- ٥- البيانُ في شرح اللّمع، إملاء: الشّريف عمر بن إبراهيم، الكوفيّ، دراسة وتحقيق: د.علاء الدّين حمويه، دار عمّار- عمان، الطّبعة الأولى، ٢٠٠٢ م.
- ٦- حاشية الصّبّان على شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت.
- ٧- الخصائصُ، ابن جنّيّ، تحقيق: محمّد عليّ النّجّار، الهيئة العامّة المصريّة، الطّبعة الرّابعة، ١٩٩٩ م.
- ٨- ديوانُ الفرزدق، شرحه وضبطه وقدم له: الأستاذ عليّ فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى، ١٩٨٧ م.
- ٩- ديوانُ زهير بن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى، ٢٠٠٥ م.
- ١٠- سرُّ صناعة الإعراب، تأليف: إمام العربيّة أبي الفتح، عثمان بن جنّيّ، دراسة

- وتحقيق: د. حسن هنداوي، (د.ت).
- ١١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة بعثت، قم.
- ١٢- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٣- شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاسترأبادي، تحقيق: يوسف حسن، مكتبة بارسا، قم، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- ١٤- العلل في النحو، محمد بن عبد الله الورّاق، تحقيق: مها مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.
- ١٥- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجبل، الطبعة الأولى، (د.ت).
- ١٦- المحتسب، ابن جنّي، تحقيق: عليّ النجدي وآخر، لجنة إحياء كتب السنة، ١٩٩٤م.
- ١٧- المقتضب، المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، (د.ت).
- ١٨- همعُ الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلميّة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

#### الرسائل والأطروحات الجامعية

- ١٩- آراء الأَخفش في كتاب همع الهوامع للسيوطي - جمعاً وتوثيقاً ودراسةً - رسالة ماجستير، سماح سمير سلمان، الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٠م.
- ٢٠- اعتراضات الأزهرية النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح - رسالة ماجستير، غريب بن ياسين بن رشيد ودّاني، جامعة أمّ القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٧هـ.